

المساءلة وإعطاء الحساب: ركيزة أساسية للحكامة الجيدة ومكافحة الفساد

عرض السيد مولاي الحسن العلوي

السليمانى

المستشار الأول لدى رئاسة الهيئة المركزية

للوقاية من الرشوة



المحتويات

المحور الأول-المرجعيات

المحور الثاني- تقييم التجربة المغربية : النواقص والاكراهات

المحور الثالث- نحو رؤية شمولية ومندمجة للمساءلة وإعطاء الحساب

المحور الأول: المرجعيات

□ أولاً: المرجعية الدولية

■ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد :

- التدابير الوقائية لتكريس أنظمة المشتريات : اعتماد نظام فعال للمراجعة

الداخلية كآلية للمساءلة

- إدارة الأموال العمومية : اعتماد معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات

ومراقبتها ووضع نظام فعال لتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية.

□ ثانياً- المرجعية الدستورية

الدستور كرس قاعدة تلازم ممارسة المسؤوليات والوظائف العمومية بالمحاسبة.

المحور الأول: المرجعيات

□ ثالثا- المرجعية القانونية

- القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى
- المرسوم المنظم للمفتشيات العامة للوزارات
- الظهير المنظم للتفتيش العام للمالية
- المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالمفتشين العاميين للإدارات الترابية بوزارة الداخلية
- المرسوم الخاص بتحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري
- المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية
- مدونة المحاكم المالية

المحور الثاني- تقييم التجربة المغربية :النواقص والاكرهات

□ أولا-محدودية فعالية آليات المساءلة:

■ محدودية المراقبة البرلمانية

■ ضعف المراقبة الإدارية

■ وجود عقبات تحد من فعالية المحاكم المالية

□ ثانيا- غياب التنسيق المؤسسي

المحور الثالث- نحو رؤية شمولية ومندمجة للمساءلة وإعطاء الحساب

- أولا- الرفع من فعالية المراقبة السياسية
- ثانيا- تعزيز شفافية وحكمة الإدارة المالية
- ثالثا- الرفع من فعالية دور المفتشيات العامة للوزارات
- رابعا- تعزيز دينامية مراقبة المحاكم المالية
- خامسا- تقوية التنسيق والتعاون بين جميع هيئات المراقبة والمساءلة والتتبع

شكرا على حسن إصفاؤكم